أثر مضاعف السياسة المالية على مؤشر الفقر في جمهورية مصر العربية خلال فترة (1990-2020)

د. إيمان علي محفوظ العجوزة(*)

مقدمة:

تعد ظاهرة الفقر مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد، حيث لا تقتصر هذه الظاهرة على البلدان النامية فقط ولكنها توجد بالبلدان المتقدمة، وإن كانت بدرجات متفاوتة.

ولقد عرف الإنسان الفقر منذ القدم، وقد اتسع نطاقه مع هيمنة العولمة الاقتصادية، وأصبح ظاهرة تعاني منها فئات عديدة في المجتمع سواء المجتمعات المتخلفة أو المتقدمة، لذلك اعتبرت تلك المشكلة من أهم التحديات التي يواجهها العالم. وعلى الرغم من التقدم الهائل في مجالي الإنتاج والتكنولوجيا والاتصالات إلا أن العالم ما زال يعاني من مشكلة الفقر، وتزداد حدة تلك المشكلة في بعض الدول لتعاني من المجاعة والفقر المزمن(1).

ونظرًا لتعدد الأبعاد لمفهوم الفقر، حيث إنه يتجاوز فكرة انعدام الدخل ليشمل الحرمان من الحصول على العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالفقر يعرف بأنه: الجوع وعدم القدرة على الحصول على المسكن اللائق، كما يعد الشخص فقيرًا إذا عانى من المرض، وفي الوقت ذاته انعدمت قدرته على الذهاب إلى طبيب، ومن دلالات الفقر الحرمان من التعليم وعدم توافر وظيفة

(*) أستاذ مساعد الاقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد - جامعة السويس، جمهورية مصر العربية.

(1) موسى أشتيوي، مكافحة الفقر والبطالة عند الشباب من منظور السياسات الاجتماعية والاقتصادية، سلسلة المعارف، الكويت، ط1، 2004، ص113.

مناسبة، ويعد الفقر هو الخوف من المستقبل والافتقار إلى الحرية والمشاركة[1].

وما يزال الفقر يشكل إحدى المشكلات الرئيسة في جمهورية مصر العربية كباقي الدول النامية، حيث يعد أحد أهم معوقات التنمية. ويحتل القضاء على الفقر أولوية أساسية في اهتمامات متخذي القرارات وواضعي السياسات في جمهورية مصر العربية.

ونجد أن السياسات الاقتصادية تتداخل وتشترك في الإطار العام ممثلة في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتعد مواجهة الفقر من ضمن تلك الأهداف. وفي إطار هذه الدراسة سيتم التركيز على السياسة المالية، حيث تهدف الحكومة ممثلة في وزارة المالية إلى استخدام إيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وبعبارة أخرى، يتم استخدام أدوات السياسة المالية ممثلة في الضرائب والإنفاق العام والقروض العامة بهدف التأثير على الأنشطة الاقتصادية لتحقيق أهدافها. وقد عرفها البعض بأنها: السياسة التي يتم بموجبها قيام الحكومة باستخدام نفقاتها وإيراداتها بهدف تحقيق أهدافها مع تجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف. ويمكن القول إن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي، تتمثل في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقروض العامة، والإصدار النقدي وإيرادات الدومين الخاص بالدولة)، وكذلك الإنفاق العام بأنواعه ممثلة في (النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية...)، ومن هنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم هذه الإيرادات والنفقات العامة كافة، ولتشكل برنامجًا متكاملًا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي ضوء ما سبق تستهدف الدراسة قياس أثر مضاعف السياسة المالية على مستوى الفقر في جمهورية مصر العربية خلال (1990-2020)، ومدى فاعليتها في مواجهة مشكلة الفقر.

---

(1) إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، 2007، ص78.

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في تقدير حجم مضاعفي الإنفاق العام والضرائب بالإضافة لمضاعف السياسة المالية، والإجابة على التساؤل الخاصة بمدى فاعليتهم في التأثير على مؤشر الفقر، أو بمعنى آخر هل السياسة المالية أسهمت في تخفيض مؤشر الفقر؟ وذلك بالتطبيق على الاقتصاد المصري.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث من منطلق أن الاقتصاد المصري يعد أحد الاقتصادات النامية، والذي شهد العديد من الصدمات والأزمات خلال النصف الأول من العقد الماضي من ثورات واضطرابات سياسية كان لها آثار سلبية عميقة على النشاط الاقتصادي، وما استتبعه ذلك من آثار اجتماعية يعد الفقر أحد أهم مظاهرها، وهو ما دفع الحكومة المصرية للانخراط في برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي يقتضي خفض الإنفاق العام والضبط المالي، وتحرير سعر الصرف، والإصلاحات الهيكلية لرفع معدل النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة ومما لاشك فيه أن هناك آثارًا اجتماعية سلبية تولدت جراء برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وهو ما استلزم ضرورة البحث في مدى فاعلية أدوات السياسة المالية عامة، من خلال مفهوم المضاعف في مدى تحفيز النمو الاقتصادي ودور ذلك في مواجهة مشكلة الفقر.

فرضيات الدراسة:

1- هناك علاقة طردية بين مضاعف الإنفاق والنمو الاقتصادي.
2- هناك علاقة عكسية بين مضاعف الضرائب والنمو الاقتصادي.
3- هناك علاقة عكسية بين مضاعف الإنفاق ومؤشر الفقر.
4- هناك علاقة طردية بين مضاعف الضرائب ومؤشر الفقر.
5- هناك علاقة عكسية بين مضاعف السياسة المالية ومؤشر الفقر.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي، حيث تم استخدام الأسلوب الوصفي في تعريف المصطلحات المهمة بالدراسة مثل الفقر والسياسة المالية وقنوات الانتقال بينهما بدراسة حالة جمهورية مصر العربية.

كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي، حيث تم استخدام الأسلوب القياسي في الدراسة التطبيقية لقياس علاقة مضاعفي الإنفاق والضرائب على مؤشر الفقر.

الدراسات السابقة:

- دراسة بعنوان: (***Does Government Spending Reduce Poverty in Nigeria? Evidence from Auto Regressive Distributed Lag Specification***)[1]، استهدفت هذه الورقة البحثية تحليل تأثير الإنفاق الحكومي على الحد من الفقر في نيجيريا خلال الفترة (1981-2017) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية. ولدراسة هذا الأثر انتهجت أسلوب الانحدار التلقائي للفجوات الموزعة المبطئة (ARDL). وقد خلصت الدراسة إلى أن النفقات المتكررة للخدمات الاقتصادية (ESRX)، والنفقات الاجتماعية والمجتمعية المتكررة (SCSRX)، والنفقات التحويلية المتكررة (TRX) تسهم في الحد من الفقر، بينما الإنفاق الرأسمالي المحول (TCX) والنفقات الإدارية المتكررة (ADRX) تعمل على زيادة الفقر. وعلية أوصت الدراسة بضرورة قيام الحكومة بتقديم الإعانات الغذائية، ودعم المدخلات الزراعية للمزارعين، ودعم تكاليف النقل. بالإضافة إلى وجوب قيام الحكومة بدفع جميع استحقاقات المتقاعدين بما في ذلك الإكراميات عند استحقاقها دون أي تأخير، كما يجب على الحكومة أيضًا منح إعانات بطالة للعاطلين عن العمل والمعاقين، كما يجب أيضًا إعداد المزيد من برامج التخفيف من شدة الفقر.

(1) Adegboyo Olufemi Samuel1 (2020), "Does Government Spending Reduce Poverty in Nigeria? Evidence from Auto Regressive Distributed Lag Specification" Volume 25, Nomor 1, Mei 2020 (14-25), ISSN 0853-7283 (Print), 2528-0503 (Online).

- دراسة بعنوان: (***The Relationship between Poverty, Income Inequality and Unemployment: Evidence from ARDL and Bound Testing Approach***)[1]، تتناول هذه الورقة البحثية تـأثير الإنفـاق التنمـوي، والإنفـاق العـسكري، والديـون، والاستقرار السياسي، والاستثمار الأجنبي المباشر والتضخم على الفقر، وعـدم العدالـة في الدخل، والبطالة، بالتطبيق على باكستان. وقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية عن الفترة 1980 حتى عام 2014. وتوصلت إلى أن عدم المساواة في الدخل يعمـل على زيادة فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الباكستاني، والتي اعتـبرت أن مـا لديها يعد حالة مقلقة من عدم المـساواة في الدخـل والفقـر ومعـدل البطالـة مقارنـة بالدول النامية الأخرى. كما تؤكد النتائج التجريبية أن الزيـادة في التنميـة بمزيـد مـن الإنفاق من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض الفقر والبطالـة، ولكـن يـسبب زيـادة عـدم المساواة بسبب الرأسمالية. كما توصلت الورقة البحثية إلى أن هناك علاقة سلبية بـين عدم المساواة والإنفاق العسكري والبطالة. كمـا توصـلت إلى أن الاسـتثمار الأجنـبي المباشر يقلل من عدم المساواة والبطالة. كما تبين النتائج أن عدم الاستقرار الـسياسي مسؤول عن زيادة الفقر والبطالة.

- دراســة بعنـوان: (***Fiscal Policy, Income Redistribution and Poverty Reduction in Low and Middle Income Countries***)[2]، اسـتندت الدراسـة إلى تحليل الوقوع المالي المقارن، حيث بحثت في تـأثير الـسياسة الماليـة على عـدم المـساواة والفقر في تسعة وعشرين دولة منخفضة ومتوسـطة الدخـل عام 2010. وتوصـلت إلى أن النجاح في إعادة التوزيع المالي يكـون سـببه في المقـام الأول جهـود إعادة التوزيـع

(1) Awais Anwar, Waqas Amin (2018), "The Relationship between Poverty, Income Inequality and Unemployment: Evidence from ARDL and Bound Testing Approach", Journal of Natural and Social Sciences 2018,Vol.7, No1, p.42-53.

(2) Nora Lustig (2017), "Fiscal Policy, Income Redistribution and Poverty Reduction in Low and Middle Income Countries", CEQ Working Paper 54 , January 2017; p. 3-35.

لحصة الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد وما هي التحويلات التي تستهدف الفقراء والضرائب المباشرة الموجهة للأثرياء. كما توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية دائمًا ما تسهم في الحد من عدم المساواة، ولكن هذه ليست هي الحال مع الفقر. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق على مرحلة ما قبل المدرسة والمدرسة الابتدائية يناسب الفقراء، حيث ينخفض نصيب الفرد من التحويلات مع الدخل وذلك على جميع الدول محل الدراسة، كما توصلت إلى أن نصيب الفقراء من الإنفاق على المرحلة الثانوية والجامعية يكون منخفض، حيث لا يتم لصالح الفقراء، وقد شهد الإنفاق الصحي تحقيق التوازن دائمًا باستثناء الأردن.

- دراسة بعنوان: (***The Impact of Fiscal Policy on Poverty in Ethiopia: Ethiopian A Computable General Equilibrium Micro simulation Analysis, Journal of Economics***)[1]، تبنت إثيوبيا العديد من إصلاحات السياسة المالية في العقد الماضي، حيث تركز معظم هذه الإصلاحات على الضرائب غير المباشرة وأنماط الإنفاق المناصرة للفقراء. وقد بحثت هذه الدراسة في التأثيرات الاقتصادية الشاملة لهذه التغييرات في السياسة المالية على الفقر. ولتحقيق هذا الغرض، استخدمت الدراسة نموذج توازن عام قابل للحساب ثابتًا مرتبطًا بنموذج محاكاة دقيقة (MS). كما استخدم نموذج CGE مصفوفة المحاسبة الاجتماعية 2006/2005 (SAM) واستخدم نموذج MS لمسح دخل الأسرة واستهلاكها وإنفاقها 2004/2005 (HICE) للتحقيق في فقر الأسرة عن طريق تغييرات الإنفاق الاستهلاكي من نموذج CGE. السياسات المالية التي تمت محاكاتها هي الضرائب المحلية غير المباشرة، ونفقات الاستهلاك الحكومي، والتحويلات الحكومية إلى الأسر. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الزيادة في الإيرادات من الضرائب غير المباشرة قد فاقمت حالة الفقر للأسر. وأظهرت

(1) Daniel Abraham Mengistu, (2013), "The Impact of Fiscal Policy on Poverty in Ethiopia: A Computable General Equilibrium Micro simulation Analysis, Ethiopian Journal of Economics", Vol. 22 No. 1 (2013), p. 25-70.

نتائج نموذج التعاون في مجال السياسات العامة انخفاضًا في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والإنتاج القطاعي، والعمالة، والرفاهية. في المقابل، وجدت الدراسة تحسنًا في مستوى الفقر لدى الأسر نتيجة لإدخال تدابير الإنفاق المختلفة قصيرة المدى. ومع ذلك، أظهر فحص الأثر الصافي تفاقم الفقر على المستوى الوطني بشكل عام والأسرة الريفية بشكل خاص. من ناحية أخرى، اتجه الفقر إلى الانخفاض بين الأسر الحضرية. الاستنتاج الرئيس هو أن السياسة الضريبية لها تأثير سلبي سائد على الفقر على المدى القصير. وبالتالي، يحتاج صانعو السياسات إلى مراعاة هذه الآثار السلبية والتوصل إلى سياسات إنفاق مناصرة للفقراء من شأنها حماية الأسر من الضغوط السلبية أثناء استمرار سياسات التمويل.

- دراسة بعنوان: (***Fiscal Policy Incidence on Inequality and Poverty in Low and Middle-Income Countries***)[1]، بحثت هذه الورقة في تأثير السياسة المالية على عدم المساواة والفقر في 29 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل لعام 2010. وتشير النتائج الخاصة بكل بلد، إلى أن تأثير الضرائب المباشرة والتحويلات المباشرة والإنفاق على التعليم والصحة متساويان. وذلك على عكس التوقعات، وأن التأثير المشترك للضرائب غير المباشرة والإعانات غير المباشرة يتساوى في ثلثي البلدان. في حين أن الجزء النقدي من نظام المالية العامة الصافي يتساوى دائمًا، واختلفت النتائج عن الفقر في إثيوبيا، وغانا، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وأوغندا، وتنزانيا.

- دراسة بعنوان: (***The Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty in Zambia***)[2]، تقيم هذه الدراسة تأثير إعادة التوزيع للسياسة المالية في زامبيا عام 2015. وتوصلت إلى أن السياسة المالية أسهمت في تخفيض عدم المساواة؛

(1) Nora Lustig and Hilcías E. Morán, (2019), "Fiscal Policy Incidence on Inequality and Poverty in Low and Middle-Income Countries", Working Paper commissioned by the Group of 24 and Friedrich-Ebert-Stiftung New York January 2019, p.1-18.

(2) Alejandro de la Fuente Manuel Rosales Jon Jellema, (2017), "The Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty in Zambia", Policy Research Working Paper 8246, Poverty and Equity Global Practice Group November 2017, P. 3-39.

وأفضل النتائج كانت مع زيادة نفقات الخدمات العامة العينية على التعليم. ومع ذلك، توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية أثرت أيضًا على زيادة الفقر بثلاث طرق:

1- انخفاض النفقات المباشرة للخدمات المستهدفة.

2- تخفيض دعم الطاقة الذي لا يصل للكثير من الأسر الفقيرة، والذي يمثل جزء كبير من النفقات.

3- قيام أدوات الضرائب بتوليد عبئًا أكبر نتيجة إلغائها المنافع المباشرة أو غير المباشرة من الإعانات أو التحويلات المباشرة.

كما وجدت الدراسة إلى أن عدد الفقراء والضعفاء الذين يعانون من صافي طرح نقدي من دخولهم أكبر من عدد الفقراء والضعفاء الذين يعانون من الإضافات الصافية.

الفقر (المفهوم والأسباب):

- **مفهوم الفقر**: الفقر هو الحالة التي يحرم فيها الناس من ضرورات الحياة الأساسية، وهذه حالة مؤسفة، خاصة في عصر العولمة الحديث.ويعد الفقر انتكاسة اجتماعية واقتصادية خطيرة لمعظم الدول، حتى في القرن الحالي.

ويعرّف تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولي لعام 2000[1] الفقر على أنه: حرمان غير مقبول في رفاهية الإنسان، ويمكن أن يشمل الحرمان الفسيولوجي والاجتماعي، ويتضمن الحرمان الفسيولوجي عدم تلبية الاحتياجات المادية أو البيولوجية الأساسية، بما في ذلك التغذية غير الكافية، والصحة، والتعليم، والمأوى. كما يمكن اعتبار الشخص فقيرًا إذا كان غير قادر على تأمين السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات المادية الأساسية. وبالتالي فإن مفهوم الحرمان الفسيولوجي وثيق

(1) Brian Ames, Ward Brown, Shanta Devarajan Alejandro Izquierdo,(2001), "Macroeconomic Policy and Poverty Reduction "International Monetary Fund and the World Bank.

الصلة بمفهوم الفقر، ولكن يمكن أن يمتد إلى أبعد من ذلك، مثل انخفاض مستويات الدخل والاستهلاك النقدي. ويوسع الحرمان الاجتماعي مفهوم الحرمان ليشمل المخاطرة والضعف ونقص الاستقلالية والضعف وعدم احترام الذات. كما أن تعريفات البلدان للحرمان غالبًا ما تتجاوز الحرمان الفسيولوجي وتعطي في بعض الأحيان وزنًا أكبر للحرمان الاجتماعي.

- **أسباب الفقر**[1]:

يعتبر الفقر محصلة تفاعل عوامل اقتصادية واجتماعية، لذلك فإن أسباب زيادة حدة الفقر تختلف من مجتمع إلى آخر.

الأسباب الاقتصادية:

1- ضعف معدلات النمو الاقتصادي والتنمية: تسهم السياسات الحكومية غير الرشيدة في تراجع النمو الاقتصادي مما يسهم في انتشار الفقر. كما تؤدي التنمية الاقتصادية الراكدة أو البطيئة إلى تحقق الفقر.

2- زيادة البطالة: تعد نسبة السكان إلى فرص العمل المتاحة غير المتوازنة سبب رئيس للفقر، حيث تعد زيادة عدد السكان وعدم القدرة على السيطرة عليهم في أية دولة أكبر تهديد للفقر المرتبط بالبطالة.

3- انخفاض الناتج الزراعي: يؤدي انخفاض الإنتاج الزراعي إلى بعض مشاكل التضخم الخطيرة، ولا يمكن لبلد أن يكون متوازنًا اقتصاديًّا دون مساعدة عمود فقري زراعي قوي، حيث يحكم الإنتاج الزراعي السنوي جزءًا كبيرًا من اقتصاد الدولة ويجب أن يكون هناك فائض لتجنب الفقر.

4- البنية التحتية غير المتطورة: يؤدي تطوير البنية التحتية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي الحد من حالة الفقر في أي مكان.

(1) Purbita (2016), "Major Causes of Poverty (Economic, Social, Geographical and Environmental Causes)" Blog, Essays and Paragraphs On November 3.

5- التصنيع غير الكافي في مناطق معينة: تـوفر الـصناعات المقامـة فـرص عمـل للسكان، كما أن تركيز الصناعات في أية دولة أو مكان مؤكد يؤدي إلى تصعيد العمالـة في ذلك المكان المحدد ولكـن المناطق المحرومة من الصناعات تواجه فقرًا مدقعًا.

6- عدم كفاية إنتاج المواد الأساسية: إن أي نقـص في إنتـاج الـسلع الـضرورية يسبب الفقر، كما يجب إنتاج المواد الغذائية والمواد غير الغذائية بصورة كافيـة أساسًـا لتجنب الفقر.

7- الحرمان من الموارد: قد يعد من العوامل المسببة لتفشي الفقر عدم توافر الموارد.

8- التركيز غير المتكافئ للثروة والموارد: الدول التي لديها تركيز غير متساو للـثروة والموارد تعد أكثر عرضة للفقر من تلك التي لديها توزيع موحد. كما يؤدي التركيز غـير المتكافئ إلى وضع لا يتسم بالعدالة، حيث قد يكون فيه الناس إما من الأثرياء الجدد أو تحت خط الفقر، وهذا الاختلال يعد ضار بالاقتصاد والتنمية الشاملة للدولة.

9- الموارد الطبيعية غير المستغلة بالكامل: تعـد المـوارد الطبيعيـة هبـة مـن الله، والمكان الذي يحتوي على موارد طبيعية غنية تعد فرص الفقر فيها أقـل مقارنـة بـالدول التي تفتقر إلى الموارد بشرط كفاءة استغلال تلك الموارد.

10- التضخم الاقتصادي: لا يؤثر التضخم الاقتصادي على الفقراء فحسب، بل يؤثر أيضًا على الطبقة الوسطى في المجتمع، وهذا يعني أن المزيد من الناس سـيندرجون تحت خط الفقر، حيث يعد التضخم الاقتصادي ضارًا للغايـة ويـضرب جميـع شرائـح المجتمع أيضًا، وقد يستغرق بـلد مـا وقتًـا طـويلًا للتعـافي مـن التـضخم الاقتـصادي والمعاناة لسنوات من الفقر[1].

(1) إسماعيل يوسف إسماعيل، الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافيـة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004، ص29.

الأسباب الاجتماعية:

1- ظاهرة النبذ: النبذ هو معيار اجتماعي يقصد به تقييد الناس من بعض الطبقات الدنيا من حقوقهم الديمقراطية باعتبار أنهم منبوذون من المجتمع ويدفعون نحو الفقر. وبالتالي لا يُسمح لهذه الفئة من الأفراد بالحصول على فرص العمل العامة ويُجبرون على القيام بوظائف ضئيلة.

2- انتشار الجهل والأمية: الأمية سبب رئيس آخر للفقر، فالأشخاص غير المتعلمين غير قادرين على الاستفادة من إمكاناتهم الكاملة وبالتالي تصبح مصادر دخلهم محدودة، بسبب كونهم غير قادرين على التنافس مع الأجزاء المتعلمة المضادة في المجتمع التنافسي، وبالتالي يظلون في حالة فقر. كما تعد الأمية سبب للجهل عند الناس؛ إذ إنهم يصبحون غير مدركين لجميع الفرص الممكنة التي يمكن لأي مجتمع استغلالها.

3- الأماكن المكتظة بالسكان: زيادة عدد السكان في أية منطقة يزيد من حدة المنافسة في قطاع العمل، ونتيجة لذلك يتسلل الفقر إلى أي مكان مكتظ بالسكان.

4- ممارسة نظام الطبقات:وفقًا لهذا النظام يتم فصل طبقات الناس (بناءً على وظيفتهم) في المجتمع ولا يسمح لهم العمل خارج طبقتهم للبحث عن فرصة عمل. على سبيل المثال، لن يُسمح لشخص من الطبقة الدنيا أن يصبح رجل أعمال أو تاجرًا. هذا النظام يجعل الفقراء أكثر فقرًا والأغنياء أكثر ثراءً. إن هذا النظام غير المتوازن وغير العادل هو سبب رئيس آخر للفقر.

5- عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على فرصة عمل وفي مستوى الدخول.

العوامل الجغرافية:

1- كثافة السكان: تحدد الكثافة السكانية للمنطقة أيضًا الرسم البياني للفقر في المكان، والأماكن المكتظة بالسكان ترى اللون الأحمر عندما يتعلق الأمر بالفقر.

2- خصوبة الأرض الانتقائية: تتباين خصوبة الأراضي، حيث إن المناطق الخصبة تشهد فائضًا في إنتاجها الزراعي، في حين أن الأراضي غير الخصبة تدفع نحو الفقر بشكل طبيعي.

3- التوزيع غير المتكافئ للأراضي الخصبة: جغرافيًّا، تتوزع الأراضي الخصبة بطريقة غير متساوية وهذا أيضًا سبب رئيس للفقر في الأراضي غير الخصبة طبيعيًّا. كما توفر الأراضي الخصبة فرص عمل زراعية للسكان، حيث لا يتعين عليهم السعي للحصول على فرص عمل لكسب لقمة العيش، في حين تحرم الأراضي غير المخصبة السكان من العمل في القطاع الزراعي، وهو يعد أحد أكثر الخيارات المرغوبة بعد اختيار العاملين بين القرويين غير المتعلمين.

4- إنتاج المزرعة المتغير: يختلف إنتاج المزرعة من موسم إلى آخر ومن سنة إلى أخرى، حيث تؤدي السنة الجيدة إلى إنتاج كبير بينما يمكن للجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى أن تحد من الإنتاج في بعض الأحيان. وهذا التباين يسبب أيضًا الفقر في الأوقات العصيبة.

5- تباين الفقر الريفي والحضري: يختلف الفقر الريفي والحضري على مستويات عديدة، حيث الاختلاف في نمط الحياة الريفية والحضرية.

العوامل البيئية والمناخية:

1- فيضانات الأراضي: يمكن للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات أن تدمر الأراضي الزراعية تمامًا وتؤثر سلبًا على المنتجات الزراعية. وهو ما يؤدي إلى حالات فقر لا مبرر لها، ونادرًا ما يمكن لأية دولة معالجتها.

2- الفترات الطويلة من الجفاف: الجفاف هو محنة مناخية أخرى تسبب الفقر، وتضر فترات الجفاف الطويلة بالأراضي الزراعية والإنتاج الزراعي الإجمالي.

3- قلة هطول الأمطار الموسمية: يمكن أن تسبب أية تشوهات في هطول الأمطار

الموسمية بعض مشاكل الفقر الخطيرة، حيث تتعرض المنتجات الزراعية للاضطراب بسبب عدم هطول الأمطار المتوقعة، وبالتالي يتسبب في الفقر المرتبط بالتضخم.

أسباب أخرى:

1- الافتقار إلى التعليم المناسب: من الواضح أن التعليم ضروري لاقتصاد متنامٍ، ولكن التعليم ذا الصلة أكثر أهمية. على سبيل المثال، يجب إعطاء سكان الريف تعليمًا تقنيًّا ومهنيًّا أكثر من المعرفة المكتوبة، وسيساعدهم هذا في الحصول على وظائف فنية بسهولة والقضاء على الفقر بين الجماهير[1].

2- زيادة المنافسة: يواجه المجتمع الذي لديه معيار تأهيل مرتفع منافسة متزايدة في جهة الحصول على الوظائف، وهذا يؤدي أيضًا إلى زيادة المنافسة والفقر الناتج حتى بين السكان المتعلمين، ويمكن أن يعد هذا أيضًا أثرًا جانبيًا لزيادة معايير التعليم، خاصة في المدن.

3- المزيد من الطلب وقلة العرض: يجب أن تكون العلاقة بين العرض والطلب متوازنة لخلق دولة خالية من الفقر. ويعد المفتاح إلى حالة العرض والطلب المتوازنة هو السيطرة على السكان.

4- الهجرة الجماعية إلى المدن: من المهم الحد من الاكتظاظ في المدن.

الفقر في الفكر الاقتصادي:

- **النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيك**[2]: تنظر النظرية الكلاسيكية إلى الأفراد على أنهم مسؤولون إلى حد كبير عن مصيرهم، حيث يختارون في الواقع أن يصبحوا

(1) Majid Sameti , Rahim Dallali , Hassan Karnameh Haghighi(2012),"Theories of Poverty: A Comparative Analysis ", Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.6, P.48-51.

(2) Philip Davis and Miguel(2015), "Economic theories of Poverty", Institute of Economic and Social Research JRF, P.2.

فقراء (على سبيل المثال عن طريق تكوين أسر وحيدة الولد). ويشير مفهوم «الثقافات الفرعية للفقر» إلى أن أوجه القصور قد تستمر بمرور الوقت.

وتعد النظريات النيوكلاسيكية أكثر اتساعًا، وتناولت أسباب الفقر الخارجة عن سيطرة الأفراد. وتشمل هذه الأسباب الافتقار إلى الأصول الاجتماعية وكذلك الخاصة؛ فشل السوق التي تستبعد الفقراء من أسواق الائتمان؛ وحواجز التعليم؛ وتراجع المستوى الصحي.

وبالمقارنة بين رؤية الكلاسيك والنيوكلاسيك، نجد أن الأخيرة تكمن مزاياها الرئيسة في استخدام الوحدات النقدية (القابلة للقياس الكمي) لقياس الفقر وجاهزية السياسات بما يمكن من وضعها موضع التنفيذ، كما أنها تسلط الضوء على تأثير الحوافز على السلوك الفردي وكذلك العلاقة بين الإنتاجية والدخل. ويعاب عليها التركيز على الوسائل المادية البحتة للقضاء على الفقر.

- **المدرسة الكينزية**: على الرغم من أن المدرسة النيوليبرالية التي يقودها الكينزيون الجدد تتبنى أيضًا موقفًا فرديًّا يركز على المال تجاه الفقر، إلا أن الأهمية المعطاة لوظائف الحكومة تسمح بزيادة التركيز على السلع العامة وعدم العدالة، فعلى سبيل المثال، ترى المدرسة الكينزية أن توزيع الدخل بشكل أكثر عدالة يعمل على تسهيل مشاركة الفئات المحرومة في المجتمع في الأنشطة. ومن ناحية أخرى، يتماشى الكينزيون الجدد مع الاقتصاديين النيوكلاسيك في اعتقادهم أن النمو الإجمالي في الدخل هو في نهاية المطاف العنصر الأكثر فاعلية في القضاء على الفقر، حيث يلعب رأس المال المقدم بوضوح (بما في ذلك التعليم) دورًا مهمًّا، حيث يُعتقد أن رأس المال المادي والبشري هو أساس الازدهار الاقتصادي. وعلى عكس النهج الكلاسيكي، يُنظر إلى البطالة، على أنها السبب الرئيس للفقر، على أنها إجبارية وتحتاج إلى تدخل

الحكومة لمكافحتها. كما ترىٰ أن من أسباب الفقر التضخم المفرط، والديون السيادية المرتفعة، إلىٰ جانب ضعف الطلب الكلي.

- **المدرسة الماركسية / راديكالي**: قدمت أعمال الاقتصادي وعالم الاجتماع الألماني كارل ماركس الأساس مجموعة من الأفكار تسمىٰ بالماركسية، ممثلة عمومًا في انتقاد الرأسمالية، وترىٰ علىٰ وجه التحديد بأن عدم المساواة عنصر ضروري في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

وقد تم ملاحظة أن الأعمال المنفصلة لبرادي ورويس أوضحت أيضًا دور عدم المساواة في استمرار الفقر. وأشار كل منهما إلىٰ أن الهياكل الاجتماعية الحديثة تعزز اختلال توازن القوىٰ وبالتالي تعزز عدم المساواة. ومن ثَمَّ، فإن الماركسية هي نظرية محددة ضمن النظرية البنيوية العامة للفقر.

بالطبع، ووفقًا لتأكيدات الماركسية الكلاسيكية، تؤكد النظرية الماركسية أن سبب الفقر متعمد بسبب الصراع الطبقي بين الرأسماليين أو أصحاب وسائل الإنتاج والعمال في الأساس، حيث يستغل الرأسماليون عمدًا عمالهم ويحاولون منعهم من تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان للحفاظ علىٰ سيطرتهم علىٰ عناصر الإنتاج[1].

ومن خلال اقتراح إحداث تغييرات جذرية في النظامين الاجتماعي والاقتصادي، قام الاقتصاديون الماركسيون وغيرهم من المنظرين الراديكاليين بتسليط الضوء علىٰ احتمال أن النمو الاقتصادي وحده قد يكون غير كافٍ لانتشال الفقراء من الفقر (النسبي)، لأن أولئك الذين ينتمون إلىٰ طبقات معينة قد لا يجنون أيًّا من فوائد نمو الدخل الإجمالي. وبالمثل، من خلال التأكيد علىٰ مفهوم الطبقة، فإنه يوفر تحولًا في

(1) Mathew Emmanuel Pineda (2018), "Theories of Poverty": www.profolus.com/topics/theories-of-poverty.

المنظور، مع التركيز على خصائص المجموعة، مع اعتبار أن وضع الأفراد يعتمد على البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشون فيها. ومع ذلك، يظل الدخل عاملًا رئيسًا للحد من الفقر. وفي إطار النظام الرأسمالي، قد يتطلب التخفيف من حدة الفقر اتباع قوانين الحد الأدنى للأجور، واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على أسواق العمل المزدوجة، وقوانين مناهضة للتمييز.

- **الاستبعاد الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي**: يركز فرع آخر من الأدبيات الاقتصادية على العلاقة المتبادلة بين الاستبعاد الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي وحدوث الفقر، ويعترف بأهمية الخصائص الهيكلية للمجتمع، ويمكن القول إن الإقصاء الاجتماعي من أسباب الفقر، كما تركز نظريات رأس المال الاجتماعي أكثر على فهم العمليات الجوهرية التي تسمح بظهور الحرمان واستمراره. ومع ذلك، فإن التعريف الواسع للفقر الذي تم النظر فيه في إطار هذه النظريات يأتي على حساب كونه أقل تحديدًا بدقة وأكثر صعوبة في القياس الكمي ومعالجته من خلال السياسة.

السياسة المالية (مفهومها، تطورها، أهدافها، أدواتها):

- **مفهوم السياسة المالية**: تتعدد تعريفات السياسة المالية وفقًا للمفكرين والاقتصاديين، وتتمثل أحد تعريفات السياسة المالية في أنها: مجموعة الأدوات والإجراءات التي تتبعها الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لتحقيق استدامة في النمو الاقتصادي بحيث يمكنها من تخفيض الفقر[1].

وقد تناول Keynes في كتابه «النظرية العامة للاستخدام، الفائدة والنقود» مفهوم السياسة المالية Fiscal Policy عند تناوله لتأثير الضرائب على الادخار والإنفاق الاستثماري الحكومي الذي يتم تمويله من خلال القروض المقدمة من طرف أفراد

(1) Mark Horton and Asmaa El-Ganainy, (2009) ," What Is Fiscal Policy?", Finance & Development June 2009, p.52-53.

المجتمع[1]. في حين يرى، Musgrave أن السياسة المالية تتعلق بذلك الجانب من السياسة الاقتصادية التي تتولد خلال عمليات الموازنة العامة[2]. وقد عرفها Arthur Smithies على أنها السياسة التي يتم بموجبها استخدام الحكومة نفقاتها وإيراداتها بهدف تحقيق أهداف مرغوبة وتجنب الآثار السلبية على الدخل القومي والإنتاج والعمالة[3].

- **تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي**: لقد أسهمت التغيرات التي مر بها النظام الاقتصادي، سواء على المستوى الاجتماعي والسياسي في تطور دور الدولة من مفهوم «الدولة الحارسة» إلى مفهوم «الدولة المتدخلة»، ولقد كان لمفهوم السياسة المالية وأدواتها النصيب الأكبر من هذا التطور حتى اختلف مفهومها في الأربعينيات عن تلك المفاهيم التي كانت تسود حتى نهاية العشرينيات (الفكر الكلاسيكي) متأثرة بذلك بالفكر الاقتصادي لـ Keynes، ولكن شهدت مجريات الأحداث الاقتصادية في كل من الدول النامية والدول المتقدمة بعض التناقضات والأخطاء في السياسات المالية التي صممت وفقًا لتحليل Alvin Hansen للنموذج الكينزي، وقد انتشر في الخمسينيات من القرن العشرين محاولة أخرى لتفسير نظرية Keynes تحت اسم نموذج Weintraub، والذي مهد لتطوير أسس السياسة المالية في العصر الحديث.

السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: يرى الكلاسيك أن السياسة المالية ما هي إلا مجموعة محدودة من العمليات، ولا بد من أن تكون ميزانية الحكومية صغيرة ولكن متوازنة[4].

(1) M.C. VAISH; (2009), "Essentials of Macroeconomic Management"; VIKAS Publishing House Pvt. Ltd.; New Delhi , p.347.
(2) D.N. Dwivedi; (2010), "Macroeconomics: Theory and Policy"; 3rd ed.; Tata McGraw-Hill Education PrivateLimited; New Delhi ; India; p.394.
(3) Arthur Smithies; (1949), "Federal Budgeting and Fiscal Policy"; in Howard S. Ellis (ed.); A Survey of Contemporary Economics; Vol. I; The Blakiston Company; Philadelphia; p.174.
(4) Ne. Thi. Somashekar; (2003), "Development and Environmental Economics"; New Age International (P) limited, Publishers , New Delhi, p. 421.

ويرى Adam Smith أنَّ أي تدخل للدولة في المجال الاقتصادي يعد غير فاعل وقد يترتب عليه آثار سلبية، ووفقًا لليد لمفهوم اليد الخفية فيرى Adam Smith أن الفرد وهو يحقق مصلحته الفردية فإنه يحقق مصلحة المجتمع وبذلك يتحقق أفضل تخصيص للموارد المحلية محققًا بذلك الأمثلية الاقتصادية[1]، ولكي يضمن الكلاسيك تطبيق مبدأ الحياد المالي، فقد تم التركيز من جانبهم على أهمية مراعاة مبدأ توازن الميزانية، والذي يعني تحقق المساواة بين جانبي الموازنة العامة سنويًّا للدولة ممثلة في جانبي النفقات والإيرادات. ويعد توازن الموازنة حجر الأساس بالنسبة للمالية العامة وفقًا لمفهوم الكلاسيكية[2].

كما يرى الكلاسيك أن ميزانية الدولة لا ينبغي أن تكون من أدوات السياسة الاقتصادية، نظرًا لتبنيهم مبدأ «حيادية الميزانية»، وبذلك لا ينبغي أن تستخدم كوسيلة لتنظيم النشاط الاقتصادي فالموازنة المتوازنة تمثل الهدف الأساسي للاقتصاديين الكلاسيك، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب ممثلة في الآتي[3]:

1- إن تحقق عدم التوازن في الموازنة يدفع الدولة إلى الاقتراض العام، وهو ما يؤثر على قدرة الدولة على دعم المشروعات الخاصة لأغراض إنتاجية.

2- يترتب على الاقتراض العام نتيجة عجز الموازنة العامة ارتفاعًا في سعر الفائدة السوقي، وهو ما يؤثر سلبًا على حجم الاستثماري الخاص في الاقتصاد.

3- ينتج عن الاقتراض العام زيادة مستمرة في عبء الدين المحلي، مما يتعين على

---

(1) هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص53.

(2) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص24.

(3) Karam Pal; Surender Kumar; (2008) "Managerial Economics" EXCEL Books; New Delhi; p. 322.

الحكومة فرض مزيد من الضرائب الإضافية لتوفير الموارد المالية اللازمة لسد الدين العام، وينتج عن هذه الضرائب أثرٌ سلبيٌّ لادخارات الأفراد، إلى جانب تثبيط الحافز لديهم على العمل.

السياسة المالية في الفكر الكينزي: قام J.M. Keynes في كتابه: «النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود»، بتوجيه الانتقاد للنظرية الكلاسيكية، حيث أوضح عدم حقيقة مفهوم اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك، وأكد أن هناك كثيرًا من التناقض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأن الفرد في سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة لا يتميز سلوكه دائمًا بالرشادة. وفي ضوء ذلك فإن تدخل الدولة في بعض الأنشطة يكون أكثر رشدًا من الأفراد نظرًا لأن الدولة لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية ولكن هدفها هو تحقيق مصلحة المجتمع[1].

ولذلك يرى Keynes أن على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسات المالية بصفة خاصة وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية[2]، ويؤكد Keynes على أهمية السياسة المالية، حيث يعتبرها أقوى أداة تستخدمها الحكومة لمعالجة اختلالات الاقتصاد[3]، حيث اقترح تطبيق فكرة الإنفاق التعويضي Compensatory Spending، وذلك خلال فترة الكساد العظيم، 1929-1933، حين تزيد الدولة من إنفاقها بهدف تعويض الانخفاض المتحقق في الاستثمار الخاص[4].

---

(1) هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص57.

(2) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، مرجع سبق ذكره، ص30.

(3) Marco A. Espinosa-Vega; (2002), "How Powerful Is Monetary Policy in the Long Run?"; In Jack Rabin and Glenn. L. Stevens (eds.); Handbook of Monetary Policy; Marcel Dekker, Inc.; New York; p. 833.

(4) N.B. Ghodke; (1985), "Encyclopaedic Dictionary of Economics"; Mittal Publications; New Delhi; p.212.

- **أهداف السياسة المالية**: تعد السياسة المالية جزءًا مهمًّا من السياسة الاقتصادية، وقد حدد (Musgrave) ثلاث وظائف أساسية للمالية العامة للدولة تتمثل في: التخصيص، والتوزيع، وتحقيق الاستقرار[1]:

1- ترتبط وظيفة التخصيص The Allocation Function بعملية مزج السلع العامة والخاصة في الاقتصاد، بالإضافة إلى تكوين السلع العامة. وينشأ الدور لسياسات المالية العامة عند إخفاق السوق في تحقيق نتائج غير فاعلة لتطبيق نموذج Pareto.

2- تتمثل وظيفة التوزيع The Distribution Functionفي عملية ضبط توزيع الدخل أو الثروة لضمان توافقهما مع اعتبارات العدالة المجتمعية وفقا للمعايير السائدة التي تحدد احتياجات الفرد وحقوقه.

3- أما وظيفة الاستقرار The Stabilization Function فهي تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي في بيئة اقتصادية تتميز بالاستقرار محققة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، مع الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار محققة انخفاضًا لمعدل التضخم، وكذلك انخفاض العجز المالي، والحساب الخارجي المستدام أي تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وفي ضوء ذلك نجد أن السياسة المالية تمتلك دورا متعدد الأبعاد، حيث تهدف بشكل خاص إلى تعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي مع ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية للأفراد، وتختلف أهداف السياسة المالية من بلد إلى آخر تبعًا للسياسة الاجتماعية والاقتصادية المتبعة في البلد، كما تتباين السياسة المالية في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، حيث يتم التركيز في الدول المتقدمة على

(1) B. Essama-Nssah, Blanca Moreno-Dodson; "Fiscal Policy for Growth and Social Welfare"; in Blanca Moreno-Dodson (ed.) (2013); "Is Fiscal Policy the Answer? A Developing Perspective"; World Bank; Washington, D.C; p. 23-24.

الحفاظ على العمالة الكاملة واستقرار النمو، في حين أنه في الدول النامية يتم استخدام السياسة المالية كأداة لتهيئة بيئة قادرة على تحقيق النمو الاقتصادي السريع[1].

- **أدوات السياسة المالية**:

الإيرادات العامة: تعد الإيرادات العامة أداة مالية تتمثل في مجموع الدخول التي تتحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة بهدف تغطية النفقات العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويعد من أهم تلك المصادر الضرائب والتي تمثل أهم مصادر الإيرادات وأكبرهم، وتتمثل مصادر الإيرادات في ما يلي:

(أ) الدومين العام والخاص: ويشمل كل ممتلكات الدولة سواء كانت مخصصة للاستخدام العام كالطرق، أو أبنية الوزارات، والموانى، والممتلكات التي تم تحويلها من الاستخدام العام للاستخدام الخاص ممثلة في الأراضي الزراعية، والمشاريع الصناعية والتجارية، والأوراق المالية والتي تعد ملكًا للدولة.

(ب) الرسوم: تتمثل في مبلغ مالي تتولى الدولة تحصيله في مقابل خدمة معينة ذات نفع يعود على طالب الخدمة مثل رسوم شراء سيارة، ورسوم التسجيل في جامعة.

(ج) الضرائب: عرفها E.R.A. Seligman بأنها: مساهمة من الأفراد إلى الدولة لتغطية النفقات الموجهة للمصلحة العامة دون أن يستتبعها أية منفعة للأفراد. وتعد تلك المساهمة إلزامية أي تتصف بالجبر[2]، كما تعد الضرائب من أكبر مصادر الإيرادات، حيث يتم تقسيم المالية العامة لها إلى قسمين ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة؛ ويتم اقتطاعها مباشرة من الدخل أو رأس المال كضريبة الدخل، بينما الضرائب غير المباشرة والتي تسمى بضرائب الإنفاق تفرض عندما ينفق الفرد رأس ماله

(1) Heather Skyler, (2018), "Objectives of Fiscal Policy", https://bizfluent.com/info-8557791-objectives-fiscal-policy.html
(2) M. Maria John Kennedy; (2012), "Public Finance"; PHI Learning Private Limited; New Delhi; p. 34.

في سبيل تحقيق حاجة كالضريبة الجمركية أو ضريبة المبيعات، وهي أقل أهمية من الضريبة المباشرة.

(د) القروض العامة: هي مورد من موارد الدولة وأداة لتمويل الإنفاق، وهو دين يكتتب في المؤسسات المالية في الداخل، أو الخارج، أو الحكومات الأجنبية مع التعهد بسداد فوائد القرض وفقًا للشروط المتفق عليها[1].

النفقات العامة: تعرف النفقات العامة بأنها: «مبلغ من المال تستخدمه الدولة أو إحدى مؤسساته بهدف إشباع حاجة عامة من خلال تقديم مجموعة من الخدمات، ويستلزم لأداء هذه الخدمات قيام الدولة بالإنفاق»[2]. ويزداد حجم النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها كلما ازداد تدخلها في الأنشطة الاقتصادية.

- **السياسة المالية وعدالة توزيع الدخل والفقر**:

تعد من أهم الوظائف لدولة الرفاهية Welfare State العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة للمواطنين من خلال التوزيع العادل للدخل بين مختلف فئات المجتمع. ويتعين عدم تجاهل احتمالية التعارض بين تحقيق هدف عدالة التوزيع وتحقيق هدف النمو الاقتصادي، حيث يتم تحويل القوة الشرائية من الطبقات القادرة الغنية إلى الطبقات الفقيرة للمجتمع، وما يترتب عليه من تشجيع للاستهلاك، مع انخفاض الجزء المخصص للاستثمار وما ينجم عن ذلك من ارتفاع معدل التضخم الناتج عن انخفاض الإنتاج مع زيادة الطلب. وبعبارة أخرى فإن تحقيق هدف العدالة

---

(1) سيلام حمزة، وولدبزيو فاتح: «فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2014/2000»، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014.

(2) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص63.

يؤثر سلبًا على الحافز على الإنتاج من جهة ومصادر الادخار من جهة أخرى، إلا أن ذلك لا يعني إهمال تحقيق هذا الهدف، حيث إن التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروة قد ينتج عنه في المقابل آثار سلبية على التنمية الاقتصادية للدول النامية، وهو ما يتطلب العمل على تصميم السياسة المالية بشكل فاعل للحد من التفاوت في توزيع الدخل عن طريق إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تستفيد منه طبقات الدخل المختلفة، وكذلك في الضرائب التي تحصل من الأفراد وفقًا لمستوى الدخل بما يحقق التوازن السليم بين هذين الهدفين[1]، حيث يتم الاعتماد على مؤشرين رئيسين لالتزام الحكومة بتحقيق تكافؤ الفرص والحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي، ويتمثلان في الحصة من إجمالي الدخل المخصص للإنفاق الاجتماعي وكيف يكون هذا الإنفاق محققًا مصلحة الفقراء، حيث إن إمكانية تحقيق إعادة التوزيع لبلد ما تعتمد بشكل رئيس على حجم وتركيب الإنفاق الحكومي وكيفية التمويل، كما أنه لا يمكن تجاهل تصاعدية جميع الضرائب والإنفاق الحكومي مجتمعة.

مضاعف السياسة المالية:

تُستخدم السياسة المالية بشكل كبير بهدف المساعدة في «تسهيل» الطلب بعد حدوث صدمة اقتصادية، ومن المهم أن يكون لدى الحكومة تقييم دقيق لحجم هذه المضاعفات في أوقات مختلفة وتحت ظروف مختلفة بحيث يمكن لأي حقن أو سحب للطلب من خلال أداة مالية أن يساعد في تحقيق هدف محدد مرغوب فيه لتلك الأداة.

ويقيس مضاعف المالية العامة التأثير قصير الأجل للسياسة المالية التقديرية

(1) Enami, Ali, Nora Lustig, and Rodrigo Aranda.(2018.), "Analytical Foundations: Measuring the Redistributive Impact of Taxes and Transfers", chap. 2 in Commitment to Equity Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty, edited by Nora Lustig (Brookings Institution Press and CEQ Institute, Tulane University). Free online version available at: www.commitmentoequity.org.

على الإنتاج.حيث يتم تعريفه عادةً على أنها نسبة التغير في الإنتاج إلى التغير الخارجي في العجز المالي[1].

ويعد مفهوم المضاعف المالي فكرة كينزية، حيث اقترحها لأول مرة ريتشارد كان في ورقة عام 1931، واهتم بتوضيح نسبة السببية بين المتغير الخاضع للرقابة ممثلًا في تغيرات السياسة المالية والنتيجة (الناتج المحلي الإجمالي)[2].

فعلى سبيل المثال، قد يعني الإفراط في تقدير حجم هذه المضاعفات المالية أن تغيير السياسة أضعف من أن يحقق الهدف المنشود، في حين أن التقليل من حجم المضاعف المالي قد يعني أن الحكومة تضخ الكثير من الطلب في الاقتصاد، خلق ضغوط تضخمية.

- **العوامل المؤثرة في المضاعف**:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على حجم المضاعف بشكل عام، حيث إنه كلما زادت سيطرة الحكومة على الاقتصاد زاد المضاعف المالي. وتتمثل تلك العوامل في نوعين تتمثلا في العوامل الهيكلية والبيئة الاقتصادية، وسوف يتم تناولهما بالتوضيح كما يلي:

1- الهيكلية: تتمثل العوامل الهيكلية في السمات الدائمة للاقتصاد، حيث إن درجة الاستجابة في الاقتصادات المختلفة للتحفيز المالي تكون متباينة. وفي ما يلي بعض العوامل الهيكلية المهمة التي تؤثر على حجم المضاعف المالي:

مستوى الدين: يترتب على ارتفاع مستوى الديون من تراجع تأثير المضاعف المالي، ذلك لأن أي حافز مالي سوف يتم توجيهه لخدمة الديون قبل استخدامه في

(1) Nicoletta Batini, Luc Eyraud, and Anke Weber (2014), "A Simple Method to Compute Fiscal Multipliers", IMF Working Paper, WP/14/93, p.4.
(2) R.F. Kahn.(1931), "The Relation of Home Investment to Unemployment.", The Economic Journal, Vol. 41, No. 162, June 1931. Accessed Nov. 11, 2020. p.173-198.

أنشطة إنتاجية، ومن ثم تتحقق زيادة في الناتج المحلي ولكن بنسبة منخفضة، وهو ما يعني انخفاض المضاعف المالي.

الانفتاح التجاري: يتناسب حجم المضاعف المالي عكسيًّا مع درجة الانفتاح التجاري، فإذا كانت هناك قيود على التجارة مرتفعة فمن المتوقع أن تزداد فاعلية الحافز المالي لأن الناتج المحلي في هذه الحالة لا يعتمد على الاقتصاد العالمي. في حين يعد الاعتماد على الخارج في توفير احتياجات الاقتصاد المحلي العجز المحلي للاقتصاد في امتصاص الحوافز المالية بشكل منتج.

سعر الصرف: قد ينجم عن نظام سعر الفائدة الأكثر مرونة إلى أن يكون حجم المضاعف صغيرًا، ويتحقق ذلك لأن أي دفع للنمو ناتج عن الحافز المالي قد يقابله تراجع في قيمة العملة المحلية، مما يعني انخفاض القوة الشرائية وزيادة سعر الصرف.

2- البيئة الاقتصادية: هناك العديد من العوامل المرتبطة بظروف الاقتصاد والتي من شأنها أن تؤثر على حجم المضاعف، وتتمثل في عاملين أساسيين في الظروف هما:

دورة الأعمال التجارية: تتجه حكومات الدول إلى زيادة الإنفاق في أوقات الانكماش مما يسهم في زيادة حجم المضاعف المالي مقارنة بأوقات الرواج الاقتصادي، حيث إنه في تلك الفترات تتراجع القدرة على استيعاب الإنفاق الحكومي، وأي حافز مالي يزاحم الاستهلاك الخاص، ومن ثم يكون حجم المضاعف منخفضًا.

السياسة النقدية: يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر بالزيادة بشكل كبير على حجم المضاعف المالي، حيث إن تخفيض سعر الفائدة من شأنه أن يؤثر بالزيادة على التحفيز المالي، حيث إنه يعني تخفيض تكلفة رأس المال كعنصر محفز للنمو في الإنتاج. كما أن منح الحوافز المالية بدرجة صغيرة من شأنه أن يزيد الناتج، وهو ما يعد مسألة ذات أهمية في الوقت الحالي، حيث تتجه الحكومات في كثير من الدول على

زيادة الإنفاق جنبًا إلى جنب مع تخفيض أسعار الفائدة لتصل في بعض الدول إلى الصفر خاصة في أوقات الأزمات.

- **قياس مضاعف المالية العامة**: من الصعب للغاية تقدير المضاعف المالي ذلك لأن الاقتصاد معقد، ومع وجود قوى متعددة تؤثر على إنتاجه؛ في مثل هذه الحالة، يصبح من الصعب للغاية تحديد التغيير في الناتج الذي يُعزى مباشرة إلى السياسة المالية.

هناك طريقتان رئيستان لتقدير المضاعف المالي:

الأولى: الاقتصاد القياسي أو النهج الإحصائي.

الثانية: المحاكاة أو النهج القائم على النموذج.

وقد تم الاعتماد على تقديره في هذه الدراسة إحصائيًّا واستخدامه كمتغير مفسر لمعرفة أثره على الفقر.

وعادة ما يفرق الاقتصاديون بين أنواع مختلفة من المضاعف المالي، بما في ذلك: مضاعف التأثير قصير المدى، والذي يتم تعريفه عادة على أنه المضاعف في الربع الأول بعد التغيير في الضرائب أو الإنفاق؛ والمضاعف في الأفق الذي يتعلق بتأثير الضريبة أو تغيير الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بعد فترة زمنية، مثل عامين بعد تغيير السياسة، مضاعف الذروة، وهو أكبر قيمة سيرتفع إليها، عبر «الأفق»[1].

أثر مضاعف السياسة المالية على الفقر في جمهورية مصر العربية:

يهدف هذا الجزء إلى عرض تحليل تطبيقي لأربعة نماذج تهدف إلى اختبار فرضيات الدراسة، في حين يركز النموذج الرابع على دراسة الهدف الرئيس للدراسة، وقد تم الاعتماد على بيانات جمهورية مصر العربية الواردة على موقع IMF، وتتمثل تلك النماذج في الصيغ التالية:

(1) Antonio Spilimbergo, Steve Symansky, and Martin Schindler (2009),"Fiscal Multipliers", IMF STAFF POSITION NOTE SPN/09/11 May 20, 2009, p. 2-15.

- النموذج الأول: يهدف لبيان أثر الإنفاق الحكـومي والـضرائب المتحـصلة على النمو الاقتصادي.

- النموذج الثاني: يهدف لبيان أثر الإنفـاق الحكـومي والـضرائب المتحـصلة على الفقر.

- النموذج الثالث: يهدف لبيـان أثـر مـضاعف الإنفـاق الحكـومي ومـضاعف الضرائب المتحصلة على الفقر.

- النموذج الرابع: يهدف لبيان أثر مضاعف السياسة المالية على الفقر.

$Ggdp_{it} = \beta_0 + \beta_1 govexp_{it} + \beta_2 tax_{it} + \beta_3 ex_{it} + \beta_4 int_{it} + \beta_5 inf_{it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$	(1)
$pove_{it} = \beta_0 + \beta_1 govexp_{it} + \beta_2 tax_{it} + \beta_3 ex_{it} + \beta_4 int_{it} + \beta_5 inf_{it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$	(2)
$pove_{it} = \beta_0 + \frac{\beta_1 \Delta gdp}{\Delta govex_{it}} + \beta_2 \frac{i\Delta gdp}{\Delta tax_{it}} + \beta_3 ex_{it} + \beta_4 int_{it} + \beta_5 inf_{it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$	(3)
$pove_{it} = \beta_0 + \frac{\beta_1 \Delta gdp}{\Delta balance}\, it + \beta_2 ex_{it} + \beta_3 int_{it} + \beta_4 inf_{it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$	(4)

وتمثلت متغيرات الدراسة الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (1) توصيف متغيرات الدراسة

الرمز	المتغير
Gdp	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
Gdp growth	معدل النمو الاقتصادي
govexp	الإنفاق الحكومي
Tax	الضريبة
Pov	الفقر
EX	سعر الصرف
Int	سعر الفائدة
INF	التضخم

الرمز	المتغير
OPP	الانفتاح الاقتصادي
Δgdp/Δgovex	مضاعف الإنفاق الحكومي
Δgdp/Δtax	مضاعف الضريبة
Δgdp/Δbalance	مضاعف السياسة

- **اختبار استقرار السلاسل الزمنية Time series stationary test**: تتسم الكثير من السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية بخاصية عدم الاستقرار Non-stationary، وهي الحالة التي يكون فيها قيمة متوسط السلسلة أو التباين الخاص بها أو التغاير بين أية قيمتين لمتغير السلسلة يتغير تزايدًا أو تناقصًا مع الزمن، وبالتالي يجب في هذه الحالة القيام باختبارات الاستقرار لأية سلسلة زمنية قبل البدء في إجراءات الانحدار الخاصة بها. ومن أشهر هذه الاختبارات اختبار ديكي فولر Dickey-Fuller test، واختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey-Fuller test لاختبار جذر الوحدة Unit-root test، ويتلخص اختبار ديكي فولر في الجدول التالي:

جدول (2) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع جدول (1) نتائج اختبار سكون السلاسل (ADF)

	P-Value for test in level				P-Value for test in 1st difference		
Variable		**None**	**Intercept**	**Trend and intercept**	**None**	**Intercept**	**Trend and intercept**
GDP growth	**Include In Test**	0.5184	0.0081	0.0336	0.0000	0.0003	0.0023
EX		0.9109	0.9209	0.7958	0.0000	0.0006	0.0050
Δgdp/Δ EXPENSES (const-LUC)		0.3019	0.3034	0.7884	*0.0000	*0.0000	*0.0000
Δgdp/ΔTAX		0.0918	0.2108	0.3295	*0.0000	*0.0003	*0.0017
INF		0.2792	0.1919	0.3276	*0.0000	*0.0000	*0.0000
INT		0.4815	0. 5163	0.9687	0.0001	0.0034	0.0056
POVERTY		0.9486	0.9001	0.1317	*0.0000	*0.0000	*0.0001
OPPENES		0.2293	0.1375	0.9923	*0.0032	*0.0405	*0.0118
Δgdp/Δ BALANC		*0.0000	*0.0000	*0.0034	0.0000	0.0000	0.0003

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.10).

وقد أكد اختبار سكون المتغيرات الأساسية ADF عدم سكون جميع المتغيرات، حيث توضح النتائج الواردة بالجدول (1) أن جميع المتغيرات متكاملة عند I (0) أو I (1)، وتم ذلك من خلال مقارنةt المحسوبة بـ t الجدولية، أو من خلال مقارنة P-Value بـ 0.05، وبذلك نقبل الفرض العدمي القائل بأن هناك جذر وحدة أي إن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة غير ساكنة، وتحققت خاصية السكون بعد أخذ الفروق للمتغيرات غير الساكنة، ومن ثَمَّ فإن هذه النتائج سوف تؤثر بصورة جوهرية على طريقة التقدير، ويعد النموذج الأمثل في التطبيق هو نموذج (ARDL)، وذلك على النحو التالي:

- **نتائج تقدير النموذج القياسي**: لقد تم تقدير النماذج المقترحة لاختبار فروض الدراسة وللإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة المتمثل في: هل أسهمت السياسة المالية المطبقة في جمهورية مصر العربية في تخفيض الفقر؟

وقد تبين من اختبار جذر الوحدة جدول (2) للتأكد من سكونها أن هناك اختلافًا في رتب تسكين السلاسل الزمنية، وبناء على ذلك كان نموذج ARDL (نموذج الفترات الزمنية المتباطئة) هو الأنسب لنماذج الدراسة، حيث نستطيع من خلال هذا النموذج أن نتبين مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

جدول (3) تقدير نموذج ARDL لنماذج الدراسة الأربعة

Independent Variable	Model (1) (1,1,0,0,0,0,1)	Model (2) (1.0.0.1.0.1.1.0)	Model (3) (1,1,0,0,0,0,1,0)	Model (4) (1,1,0,0,0,0)
	Gdp growth	Poverty	Poverty	Poverty
C	18.81968 (0.0000)	86.30579 (0.0000)	40.466764 (0.0014)	39.95621 (0.0004)
Gdp growth (-1)	0.407038 (0.0021)	-0.126197 (0.5352)	-0.611985 (0.0281)	-0.554898 (0.0254)
Poverty (-1)		0.136525 (0.4800)	0.461442 (0.0055)	0.463220 (0.0019)
govexp	1.90e-11 (0.0007)	-5.53E-12 (0.0716)		

Independent Variable	Model (1) (1,1,0,0,0,0,1)	Model (2) (1.0.0.1.0.1.1.0)	Model (3) (1,1,0,0,0,0,1,0)	Model (4) (1,1,0,0,0,0)
	Gdp growth	Poverty	Poverty	Poverty
tax	3.49e-11 (0.0026)	-1.85E-11 (0.0432)		
EX	-0.377326 (0.0013)	0.162894 (0.3752)	0.0195574 (0.1436)	0.213540 ((0.0846
int	-.9253992 (0.0001)	0.712316 (0.0080)	-0.244917 (0.2022)	0.134118 (0.3797)
INF	-0.011892 (0.6962)	0.167298 (0.0258)	0.008784 (0.9117)	0.029290 (0.6493)
OPP	0.098983 (0.3041)	0.492530 (0.0041)	0.702718 (0.0006)	-0.720391 (0.0002)
OPP (-1)	-0.359992 (0.0007)			
Δgdp/Δgovex			0.003636 (0.4671)	
Δgdp/Δtax			0.012808 (0.5743)	
Δgdp/Δbalance				0.014277 (0.2577)
R^2	0.834781	0.967071	0.940301	0.939865
Adjusted R^2	0.752171	0.944432	0.905184	0.914545
F-Statistics	10.10513 (0.0000)	42.71758 (0.0000)	26.77610 (0.0000)	37.11938 (0.0000)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.10).

ووفقًا للجدول السابق تشير قيمة معامل التحديد R^2 إلى ارتفاع القدرة التفسيرية للمتغيرات للنماذج الأربعة، كما تشير قيمة اختبار F إلى معنوية وجودة النماذج المقدرة من الناحية الإحصائية.

وبتناول النموذج الأول نجد أن هناك أثرًا موجبًا ومعنويًّا للنمو الاقتصادي الحقيقي في فترة سابقة على النمو الاقتصادي في الفترة الحالية، كما يؤثر الإنفاق الحكومي في فترة سابقة على النمو الاقتصادي من خلال العلاقة عكسية بينهم، في حين يتخذ اتجاه معاكس في الفترة الحالية بحيث تصبح العلاقة طردية ومعنوية إحصائيًّا. وبتناول أثر الضرائب على النمو الاقتصادي نجد أنه إيجابيٌّ ومعنويٌّ وهناك

علاقة طردية، كما يتضح الأثر السلبي لسعر الصرف وارتفاع سعر الفائدة على النمو الاقتصادي، ويؤكد على الأثر السلبي لسعر الصرف وارتفاع سعر الفائدة أنهما أسهما في ارتفاع معدل التضخم الذي يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي. وبتناول أثر الانفتاح التجاري في الفترة السابقة على النمو الاقتصادي نجد أن له تأثيرًا سلبيًّا معنويًّا على النمو الاقتصادي، حيث تزداد الواردات مقارنة بالصادرات وتزايد العجز التجاري من شأنه التأثير السلبي على النمو الاقتصادي، وقد فسرت المتغيرات المفسرة 83٪ من التغير في النمو الاقتصادي.

وفي ما يتعلق بالنموذج الثاني والذي يمثل فيه الفقر المتغير التابع مع استخدام المتغيرات المفسرة في النموذج الأول والموضحة في الجدول (3) نجد أن النمو الاقتصادي من شأنه تخفيض الفقر، كما أن زيادة الإنفاق الحكومي من شأنه أن يخفض من مستوى الفقر، كما يلحظ أن العلاقة بين الفقر في سنة سابقة ومستواه في الفترة الحالية علاقة طردية أي إن أثر الفقر سوف يمتد خلال الزمن. كما يتضح الأثر السلبي المعنوي إحصائيًّا للضرائب على مستوى الفقر، كما يتضح الأثر السلبي غير المعنوي لسعر الصرف على الفقر، حيث إن زيادة سعر الصرف أسهمت في ارتفاع الفقر في جمهورية مصر العربية مع الأخذ في الاعتبار أن فترة الدراسة شهدت تحرير سعر الصرف على مراحل وهو ما يؤكد على نتيجة النموذج الأول من وجود أثر سلبي على النمو الاقتصادي وأن هذا النمو لا يرجع لنمو حجم الإنفاق الاستثماري. كما يتضح الأثر السلبي لارتفاع معدل الفائدة ومعدل التضخم والانفتاح الاقتصادي على الفقر، وقد فسرت المتغيرات المفسرة 96.7٪ من التغير في الفقر.

وبتناول النموذج الثالث والذي يمثل فيه الفقر المتغير التابع مع استخدام المتغيرات المفسرة في النموذج الثاني ما عدا متغيري الإنفاق الحكومي والضرائب واستبدالهما بمتغيرين آخرين هما مضاعفي الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب كما

هو موضح في الجدول (3) نجد أن النمو الاقتصادي من شأنه تخفيض الفقر ويتضح من العلاقة العكسية بينهما، وبتناول متغير مضاعف الإنفاق الحكومي، والذي يقصد به الزيادة المتحققة في الناتج جراء الزيادة في الإنفاق الحكومي فنجد أن هناك علاقة طردية بينه ومستوىٰ الفقر في جمهورية مصر العربية ولكنها غير معنوية إحصائيًّا، كما يتبين وجود علاقة طردية بين مضاعف الضرائب ومستوىٰ الفقر، كما يلحظ أن العلاقة بين الفقر في سنة سابقة ومستواه في الفترة الحالية علاقة طردية أي إن أثر الفقر سوف يمتد خلال الزمن. كما يتضح الأثر السلبي غير المعنوي لسعر الصرف علىٰ الفقر، حيث إن زيادة سعر الصرف أسهمت في ارتفاع مستوىٰ الفقر، كما يتضح الأثر السلبي لارتفاع معدل الفائدة، حيث إن ارتفاعه يعيق الاستثمار وتوليد فرص عمل مما يزيد الفقر كما اتضح من النموذج أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم والفقر في حين كان الأثر للانفتاح الاقتصادي علىٰ الفقر إيجابيًّا ومعنويًّا، وقد فسرت المتغيرات المفسرة 94٪ من التغير في الفقر.

وبتناول النموذج الرابع والذي يمثل فيه الفقر أيضًا المتغير التابع مع استخدام المتغيرات المفسرة في النموذج الثالث ما عدا مضاعف الإنفاق الحكومي ومضاعف الضرائب واستبدالهما بمتغير مضاعف السياسة المالية، أو بمضاعف المتوازنة، والذي يقدر بمجموع مضاعفي الإنفاق الحكومي والضرائب كما هو موضح في الجدول (3) ويتبين من معاملات المتغيرات المفسرة أن النمو الاقتصادي من شأنه تخفيض الفقر وأن تأثيره إيجابيٌّ ومعنويٌّ، وأن أثر الفقر في فترة سابقة من شأنه التأثير علىٰ الفقر في الفترة الحالية أي إن أثر الفقر ممتد ويتضح من العلاقة الطردية بينهما ومعنوياتها إحصائيًّا، وبتناول أثر مضاعف السياسة المالية أو مضاعف المتوازنة نجد أن هناك علاقة طردية بينه وبين مستوىٰ الفقر ويرجع ذلك إلىٰ أن زيادة الضرائب لا بد أن يتولد عنها انخفاض الدخل المتاح للتصرف وهو ما يزيد الفقر خاصة أن الضريبة غير المباشرة تعيد توزيع الدخل من الفقراء للأغنياء كما أن زيادة الإنفاق الحكومي الجزء الأكبر منه

إنفاق استهلاكي وإنفاق موجه لبنية تحتية لن يتولد الأثر الإيجابي لها إلا بعد فترة زمنية، وهو ما يؤثر على مستوى الفقر بالزيادة في جمهورية مصر العربية ولكنها غير معنوية إحصائيًا. كما يتضح الأثر السلبي غير المعنوي إحصائيًا لسعر الصرف على الفقر، حيث إن زيادة سعر الصرف أسهمت في ارتفاع مستوى الفقر، كما يتضح الأثر السلبي لارتفاع معدل الفائدة ومعدل التضخم في حين تمثل الأثر الإيجابي للانفتاح الاقتصادي على الفقر، وقد فسرت المتغيرات المفسرة ما يقرب من 93.8٪ من التغير في الفقر.

ومن ناحية أخرى للتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك الموضحة في الجدول (4) للنماذج الأربعة محل الدراسة، حيث يتضح أن قيمة F-Stat المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية في جميع النماذج الدراسة عند كل مستويات المعنوية، ما عدا النموذج الثالث فقيمة Statالمحسوبة أكبر من القيمة الجدولية عند مستويات معنوية (10٪، 5٪، 2.5٪). وبناء عليه يتم رفض الفرض العدمي القائم بعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

جدول (4) اختبار التكامل المشترك Bound Test لنماذج الدراسة

Model (1)	**K=6**		
F-statistic	**Significance**	**I0**	**I1**
7,5063336	10% 5% 2,5% 1%	1,99 2.27 2.55 2.88	2.94 3.28 3.61 3.99
Model (2)	**K=7**	**K=6**	
7.880371	10% 5% 2,5% 1%	1,92 2.17 2.43 2.73	2.89 3.21 3.51 3.9
Model (3)	**K=7**	**K=7**	
3,484964	10% 5% 2,5% 1%	1,92 2.17 2.43 2.73	2.89 3.21 3.51 3.9

Model (4)	K=6		
4.496591	10% 5% 2,5% 1%	1,99 2.27 2.55 2.88	2.94 3.28 3.61 3.99

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.10).

وبناء على النتيجة التي تم التوصل إليها من الجدول السابق بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات في كل النماذج المقترحة للدراسة، وهو ما يعني أن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين تلك المتغيرات التي تأخذ الصيغة التالية:

$Ggdp_{it} = \beta_0 + \beta_1 govexp_{it} + \beta_2 tax_{it} + \beta_3 ex_{it} + \beta_4 int_{it} + \beta_5 inf_{it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$	(1)
$pove_{it} = \beta_0 + \beta_1 govexp_{it} + \beta_2 tax_{it} + \beta_3 ex_{it} + \beta_4 int_{it} + \beta_5 inf_{it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$	(2)
$pove_{it} = \beta_0 + \frac{\beta_1 \Delta gdp}{\Delta govex_{it}} + \beta_2 \frac{i\Delta gdp}{\Delta tax_{it}} + \beta_3 ex_{it} + \beta_4 int_{it} + \beta_5 inf_{it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$	(3)
$pove_{it} = \beta_0 + \frac{\beta_1 \Delta gdp}{\Delta balance_{it}} + \beta_2 ex_{it} + \beta_3 int_{it} + \beta_4 inf_{it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$	(4)

ويتم عرض نتائج العلاقة طويلة الأجل للنماذج الأربعة في الجدول (5) التالي:

جدول (5) نتائج نماذج ARDL في الأجل الطويل

Independent Variable	**Model (1) (1,1,0,0,0,0,1)**	**Model (2 (1.0.0.1.0.1.1.0)**	**Model (3 (1,1,0,0,0,0,1,0)**	**Model (4) (1,1,0,0,0,0)**
	Gdp growth	**Poverty**	**Poverty**	**Poverty**
Long Run				
C	18.81968 (0.0000)	86.30579 (0.0000)	40.466764 (0.0014)	39.95621 (0000)
Gdp growth		-0.126197 (0.5352)	-0.611985 (0.0281)	-0.635809 (0.0069)
Gdp growth (-1)	-0.592962 (0.0001)			
Poverty (-1)		0.136525 (0.0000)	0.461442 (0.0055)	-0.536780 (0.0004)
govexp	-7.99E-12 (0.0001)	-5.53E-12 (0.0484)		
tax	3.49E-11 (0.0026)	9.30E-11 (0.0057)		

Independent Variable	Model (1) (1,1,0,0,0,0,1)	Model (2 (1.0.0.1.0.1.1.0)	Model (3 (1,1,0,0,0,0,1,0)	Model (4) (1,1,0,0,0,0)
	Gdp growth	Poverty	Poverty	Poverty
pov		0.162894 (0.3752)		
EX	-0.377326 (0.0013)	0.162894 (0.3752)	0.195574 0.1436	
int	-0.9253992 (0.0001)	0.459293 (0.2235)	-0.244917 (0.2022)	-0.134118 (0.3797)
INF	-0.011892 (0.6962)	0.492530 (0.0090)	-0.008784 (0.9117)	-0.029290 (0.6493)
OPP (-1)	-0.261009 (0.0123)	-0.492530 (0.0041)	-0.702718 (0.0006)	-0.720391 (0.0002)
D (govexp)	1.90E-11 (0.0007)			
D (OPP)	-0.098983 (0.3031)			
Δgdp/Δgovex			0.003636 (0.4671)	
Δgdp/Δtax			0.012808 (0.5743)	
Δgdp/Δbalance				0.014277 (0.2577)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.10).

ويتضح من جدول معاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL للنموذج الأول النمو الاقتصادي بفترة إبطاء أنه مارس تأثيرًا معنويًّا ولكن سلبيًّا على النمو الاقتصادي، كما مارس الإنفاق الحكومي بفترة سابقة أثرًا سلبيًّا على النمو الاقتصادي وهو يفسر أن النمو الاقتصادي ليس حقيقيًّا وإنما راجع إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي، في حين يظهر أثر الضرائب معنويا وطرديًّا على النمو الاقتصادي، كما يتبين استمرار الأثر السلبي الذي يمارسه سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل مع استمرا أثر التضخم العكسي على النمو الاقتصادي إلا أنه غير معنوي إحصائيًّا. كما تبين تأثير الانفتاح الاقتصادي سلبيا على النمو الاقتصادي، كذلك استمر التأثير السلبي لارتفاع معدل الفائدة على النمو الاقتصادي.

وبتناول النموذج الثاني نجد استمرار تأثير المتغيرات المفسرة للتغير في الفقر على الأجل الطويل، حيث يؤثر النمو الاقتصادي على الفقر من خلال العلاقة العكسية بينهما إلا أنه غير معنوي إحصائيًا، كما مارس الإنفاق الحكومي تأثيره الإيجابي على الفقر في الأجل الطويل كما إنه كان معنويًا إحصائيًا. وبتناول تأثير الضرائب نجد أن ارتفاعها ينعكس على مستوى الفقر بالارتفاع وهو ما يؤكد حقيقة أن النمو الاقتصادي ليس حقيقيا وإنما ناتج عن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، كما يتبين استمرار العلاقة الطردية المعنوية إحصائيًا بين سعر الصرف ومستوى الفقر، وبتناول أثر معدل الفائدة نجد استمرار العلاقة الطردية بينه وبين مستوى الفقر ولكنها غير معنوية إحصائيًا، كما يتبين استمرار العلاقة الطردية المعنوية إحصائيًا بين التضخم ومستوى الفقر في الأجل الطويل، كما تستمر أيضًا العلاقة العكسية المعنوية إحصائيًا بين الانفتاح الاقتصادي ومستوى الفقر.

وفي ما يتعلق بالنموذج الثالث نجد استمرار تأثير المتغيرات المفسرة للتغير في الفقر في الأجل الطويل، حيث يؤثر النمو الاقتصادي على الفقر من خلال العلاقة العكسية كما إنها كانت معنوية إحصائيًا، ويمارس مضاعف الإنفاق الحكومي تأثيره الإيجابي على الفقر في الأجل الطويل كما إنه كان معنويًا إحصائيًا. وبتناول تأثير الضرائب نجد أن ارتفاعها ينعكس على مستوى الفقر بالارتفاع وهو ما يؤكد حقيقة أن النمو الاقتصادي ليس حقيقيًا وإنما ناتج عن ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، كما يتبين استمرار العلاقة الطردية المعنوية إحصائيًا بين سعر الصرف ومستوى الفقر، وبتناول أثر معدل الفائدة نجد استمرار العلاقة الطردية بينه وبين مستوى الفقر ولكنها غير معنوية إحصائيًا، كما يتبين استمرار العلاقة الطردية المعنوية إحصائيًا بين التضخم ومستوى الفقر في الأجل الطويل، كما تستمر أيضًا العلاقة العكسية المعنوية إحصائيًا بين الانفتاح الاقتصادي ومستوى الفقر.

وبتناول النموذج الرابع نجد استمرار تأثير المتغيرات المفسرة للتغير في الفقر في الأجل الطويل، حيث يؤثر الفقر في فترة سابقة على مستواه الحالي من خلال علاقة طردية معنوية إحصائيًّا، كما يؤثر النمو الاقتصادي في فترة سابقة على الفقر من خلال العلاقة العكسية المعنوية إحصائيًّا، كما يمارس مضاعف السياسة المالية في الأجل الطويل تأثيره الطردي غير المعنوي إحصائيًّا. كما يتبين استمرار العلاقة الطردية المعنوية إحصائيًّا بين سعر الصرف ومستوى الفقر، وبتناول أثر معدل الفائدة نجد استمرار العلاقة الطردية بينه وبين مستوى الفقر ولكنها غير معنوية إحصائيًّا، كما يتبين استمرار العلاقة الطردية المعنوية إحصائيًّا بين التضخم ومستوى الفقر في الأجل الطويل، كما تستمر أيضًا العلاقة العكسية المعنوية إحصائيًّا بين الانفتاح الاقتصادي ومستوى الفقر.

وبعد تقدير العلاقة طويلة الأجل وفقا لنموذج التكامل المشترك في إطار منهجية ARDL للنماذج الأربعة محل الدراسة، يتم تقدير نموذج ECM الذي يوضح ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين (المتغيرات المفسرة) و(المتغير التابع).

ويظهر جدول رقم (6) العلاقة قصيرة الأجل للنماذج الأربعة، حيث يتبين وفقًا للنموذج الأول أن متغير الإنفاق الحكومي يمارس تأثيره في الأجل القصير، حيث كانت العلاقة المعنوية طردية إحصائيًّا بينه وبين معدل النمو الاقتصادي، كما اختلفت العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الأجل القصير عنه في الأجل الطويل، حيث تمثلت العلاقة في كونها علاقة طردية، ولكنها غير معنوية إحصائيًّا في حين إنها في الأجل الطويل علاقة عكسية مفسرة ما يقرب من 78٪ من التغير المتحقق في النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء

حد تصحيح الخطأ ECT يكشف عن سرعة عودة متغير النمو الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث في كل فترة زمنية تقدر نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) بـ(0.59296-)، والتي تعد معامل تعديل (تكيف) عالٍ نسبيًّا، بمعنى آخر عندما ينحرف مؤشر النمو الاقتصادي خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل أي إنه يتم تصحيح ما يعادل59٪ من هذا الاختلال في الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في الأجل الطويل بعد نحو أقل من عامين، كما تظهر معنوية معامل حد الخطأ (عند مستوى دلالة 5٪) عند وجود علاقة تكامل مشترك من المتغيرات التفسيرية إلى النمو الاقتصادي (المتغير التابع).

جدول (6) نتائج نماذج ARDL في الأجل القصير

	Model (1) (1,1,0,0,0,0,1)	**Model (2) (1.0.0.1.0.1.1.0)**	**Model (3) (1,1,0,0,0,0,1,0)**	**Model (4) (1,1,0,0,0,0)**
Coint eq (-1)	-0.592962 (0.0000)	-1.136525 (0.0000)	-0.538558 (0,0000)	-0.536780 (0,0000)
(D) govexp	1.90E-11 (0.0000)			
(D) OPPENS	(0.098983) (0.0818)			
(D) TAX		1.85E-11 (0.0427)		
(D) INTREST		-0.712316 (0.0014)		
(D) INF-RATE		0.167298 (0.0004)		
(D) Gdp-growth			-0.611985 (0.0031)	-0.554898 (0.0048)
(D) INF-RATE			0.008784 (0.8373)	
R^2	**0.777921**	**0.813378**	**0,661661**	**0.659190**

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.10).

ووفقًا للنموذج الثاني فإن المتغيرات التي تمارس تأثيرها في الأجل القصير تتمثل في الضرائب، وسعر الفائدة ومعدل التضخم، حيث تسهم تلك المتغيرات في تفسير 81٪ من التغيرات في الفقر.

ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT يكشف عن سرعة عودة متغير الفقر نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث في كل فترة زمنية تقدر نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) بـ(1.136525-) والتي تعد معامل تعديل (تكيف) عالٍ نسبيًّا، بمعنى آخر عندما ينحرف مؤشر الفقر خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، أي إنه يتم تصحيح ما يعادل 113٪ من هذا الاختلال في الفترة t إلى أن يصل إلى التوازن في الأجل الطويل بعد نحو أقل من عامين، كما تظهر معنوية معامل حد الخطأ (عند مستوى دلالة 5٪) عن وجود علاقة تكامل مشترك من المتغيرات التفسيرية إلى الفقر (المتغير التابع).

وبتناول النموذج الثالث نجد أن المتغيرات المؤثرة على الفقر في الأجل القصير تتمثل في معدل النمو الاقتصادي، حيث تمثلت العلاقة بينهما في علاقة عكسية معنوية إحصائيًّا، في حين كانت العلاقة عكسية بين الفقر وسعر الفائدة ولكنها غير معنوية إحصائيًّا، وهو ما يعني أن أثر سعر الفائدة يعد محدودا على مستوى الفقر في الأجل القصير، حيث تسهم تلك المتغيرات في تفسير 66٪ من التغيرات في الفقر.

ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT يكشف عن سرعة عودة متغير الفقر نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث في كل فترة زمنية تقدر نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) بـ (0.59296-)

والتي تعد معامل تعديل (تكيف) عالٍ نسبيًّا، بمعنىٰ آخر عندما ينحرف الفقر خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل أي إنه يتم تصحيح ما يعادل 53٪ من هذا الاختلال في الفترة t إلىٰ أن يصل إلىٰ التوازن في الأجل الطويل بعد نحو أقل من عامين، كما تظهر معنوية معامل حد الخطأ (عند مستوىٰ دلالة 5٪) عن وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وسعر الفائدة والفقر (المتغير التابع).

وبتناول النموذج الرابع نجد أن المتغيرات المؤثرة علىٰ الفقر في الأجل القصير تتمثل في معدل النمو الاقتصادي، حيث تمثلت العلاقة بينهما في علاقة عكسية معنوية إحصائيًّا، حيث تسهم تلك المتغيرات في تفسير 65.9٪ من التغيرات في الفقر.

ومن ناحية أخرىٰ، أظهرت نتائج ECM أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ ECT يكشف عن سرعة عودة متغير الفقر نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث في كل فترة زمنية تقدر نسبة اختلال التوازن من الفترة (t-1) بـ (0.536780-) والتي تعد معامل تعديل (تكيف) عالٍ نسبيًّا، بمعنىٰ آخر عندما ينحرف الفقر خلال الفترة قصيرة الأجل في الفترة السابقة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل، أي إنه يتم تصحيح ما يعادل 53٪ من هذا الاختلال في الفترة t إلىٰ أن يصل إلىٰ التوازن في الأجل الطويل بعد نحو أقل من عامين، كما تظهر معنوية معامل حد الخطأ (عند مستوىٰ دلالة 5٪) عن وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي وسعر والفقر (المتغير التابع).

وللتأكد من جودة النموذج وعلاج المشاكل القياسية كان لا بد من إجراء الاختبارات التشخيصية والتي يوضحها جدول (7).

جدول (7) اختبارات المشاكل القياسية لنماذج ARDL

Diagnostic	Model (1) (1,1,0,0,0,0,1)	Model (2) (1.0.0.1.0.1.1.0)	Model (3) (1,1,0,0,0,0,1,0)	Model (4) (1,1,0,0,0,0)
LM Test	2.558241 (0.1086)	0.9958	0.846678 (0.4483)	0.732886 (0.4951)
JB	3.665649 (0.159961)	0.502654 (0.777768)	0.391853 (0.822073)	0.202337 (0.903781)
Breusch -pagan	F=0.523869 (0.7404)	1.376936 (0.2724)	1.088977 (0.4227)	0.916818 (O,5240)
Ramseys Reset F TEST	1.757760 0.2024	0.271018 (0.6102)	0.495537 (0.4916)	1.112156 (0.3056)

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews.10).

1- اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM يشير لاختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية للنماذج الأربعة إلى أن قيمة P-Value >0.05، وهو ما يعني خلو النماذج الأربعة من مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء.

2- اختبار Normality لـ Jarque-Bera بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار للنماذج الأربعة تظهر أنه لا يمكن رفض الفرض العدمي القائل إن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعًا طبيعيًّا، حيث إن قيمة P-Value >0.05 نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

3- اختبار Breusch – pagan نجد أن قيمة P-Value >0.05 للنماذج الأربعة، وهو ما يعني ثبات التباين.

4- اختبار Ramsey RESET الخاص بالتعرف إلى مدى جودة وملاءمة النموذج من حيث نوع الشكل الدالي للنماذج الأربعة يتبين أن النماذج لا تعاني من مشكلة عدم ملاءمة الشكل الدالي، وبذلك فإن النماذج صحيحة.

❋

خلاصة الدراسة:

تمارس السياسات الاقتصادية المطبقة من جانب الحكومات تأثيرها على جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعليه فإنه لا يمكن تجاهل تأثير المباشر للسياسة المالية على الفقراء، سواء من خلال الوضع المالي العام للحكومة، أو من خلال الآثار التوزيعية للسياسة الضريبية والإنفاق العام، حيث يمكن للإصلاحات المالية الهيكلية من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة والأفضل استهدافًا للموارد العامة أن يستفيد بها الفقراء؛ إذ لا يوجد حد واضح ومحدد مسبقًا لما يمكن أن يكون عجزًا ماليًا مناسبًا، حيث لابد أن يتم الاستناد في التقييم إلى الظروف الخاصة التي تواجه كل دولة على حدة من حيث توقعات الاقتصاد الكلي في الأجل المتوسط، ونطاق المساعدات الخارجية للميزانية. كما أن الشروط التي يتم بموجبها تقديم أو الحصول على المساعدات الخارجية مهمة أيضًا.

فإذا تناولنا تكوين الإنفاق العام، نجد أن صانعي السياسات سيحتاجون إلى تقييم مدى ملاءمة برنامج الإنفاق على الحد من الفقر المقترح، كما سيتطلب منهم أن يأخذوا في الاعتبار وبشكل خاص التأثير التوزيعي والنمو للإنفاق في كل مجال والتركيز على برامج الإنفاق التي تراعي مصالح الفقراء (على سبيل المثال، برامج معينة في الصحة والتعليم والبنية التحتية)، وعلى تقديم الخدمات العامة الأساسية بكفاءة (مثل الصحة العامة، والتعليم العام، والرعاية الاجتماعية. كما يتعين على صانعي السياسات تقييم المدى الذي يمكن فيه تبرير التدخل الحكومي بشكل عام، والإنفاق العام بشكل خاص على أساس فشل السوق و/أو إعادة التوزيع.

وبالمثل لا بد من التحقق من كفاءة السياسة الضريبة المتبعة والآثار التوزيعية المترتبة عليها والتي تتضح فاعليتها من خلال الحد من الفقر وتحقيق العدالة

النسبية. كما يتعين لتحديد فاعلية السياسة المالية كفاءة استخدام حصيلة إيراداتها بما يكفل تحقيق الأهداف الاقتصادية المستهدفة مع تحقيق البعد الاجتماعية.

ومن خلال تناولنا لموضوع الدراسة لتحديد مدى فاعلية السياسة المالية في تخفيض مستوى الفقر من خلال مضاعف السياسة المالية تم التوصل إلى:

1- تعد ظاهرة الفقر مشكلة متعددة الجوانب والأبعاد، حيث لا تقتصر هذه الظاهرة على البلدان النامية فقط ولكنها توجد بالبلدان المتقدمة، وإن كانت بدرجات متفاوتة.

2- يعد الفقر محصلة لتطبيق نظم اقتصادية واجتماعية عديمة الجدوى، وبذلك فهو هو نتاج للاستجابات السياسية غير الملائمة ونتاج ضعف القدرة على رسم السياسات العامة للدولة.

3- تم التوصل من نتائج الجزء القياسي إلى أن الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي تحول إلى سلبي على النمو الاقتصادي، وهو بذلك يؤكد حقيقة أن النمو الاقتصادي ليس حقيقيًّا، وإنما هو نتاج زيادة أحد مكونات الإنفاق الحكومي المتمثل في الإنفاق الاستهلاكي.

4- هناك علاقة عكسية بين مضاعف الإنفاق الحكومي والفقر، وهو ما يتفق وفرضية الدراسة.

5- تحققت علاقة طردية بين مضاعف الضرائب والفقر، وهو ما يتفق وفرضية الدراسة.

6- تحققت علاقة طردية لمضاعف السياسة المالية (مضاعف المتوازنة) ومستوى الفقر، وهو ما لا يتفق وفرضية الدراسة الخامسة، ويتضح من ذلك أن الأثر السلبي للسياسة الضريبية يفوق الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي، حيث إن زيادة

ضرائب الدخل والضرائب غير المباشرة والرسوم على الحاجات الأساسية أسهمت في زيادة الأعباء على فئات الدخل المتوسطة، فضلًا عن إعادة توزيع الدخل من الفقراء للأغنياء من خلال الضرائب غير المباشرة.

7- مما لا شك فيه أن السياسة النقدية المتبعة والتي مؤداها تحريك أسعار الفائدة وأسعار الصرف أسهمت بشكل واضح من ارتفاع معدل التضخم الذي أسهم أيضًا في رفع مستوى الفقر.

8- نستخلص مما سبق أن السياسة النقدية أسهمت في إخفاق السياسة المالية في تحقيق أهدافها الاجتماعية وزيادة مستوى الفقر في جمهورية مصر العربية، وهو ما يفرض على واضعي السياسات الاقتصادية ضرورة مراعاة البعد الاجتماعي، مع الاعتراف أن عملية الإصلاح الاقتصادي لا بد أن يكون لها ضحايا ممثلة في الطبقة الفقيرة، ولكن يمكن الحد من تلك الآثار السلبية من خلال تهيئة الاقتصاد والبنية التحتية لتحفيز الاستثمار بما يسهم في الحد من ارتفاع مستوى الفقر.

9- يتعين على الدولة الاستمرار في دعم الطبقة الفقيرة من خلال برامج مستهدفة.

10- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وتطبيق حزمة من السياسات تستهدف الجانب الاجتماعي، خاصة أن الآثار السلبية لتفشي الفقر تعتبر ناقوس خطر على التنمية الاقتصادية.

*

نتائج الدراسة:

- هناك علاقة طردية بين مضاعف الإنفاق والنمو الاقتصادي.
- هناك علاقة عكسية بين مضاعف الضرائب والنمو الاقتصادي.
- هناك علاقة عكسية بين مضاعف الإنفاق ومؤشر الفقر.
- هناك علاقة طردية بين مضاعف الضرائب ومؤشر الفقر.
- هناك علاقة عكسية بين مضاعف السياسة المالية ومؤشر الفقر.

وعلى أية حال، فالسياسة الضريبية تؤدي دورًا مهمًّا كسبب ومحـدد للفقـر؛ إذ إن خفض الضريبة على الدخل والأرباح، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة الرسوم على الحاجات الأساسية، تؤدي إلى زيادة العبء على الطبقات.

*

المصادر والمراجع

أولًا - العربية:

- إبراهيم مراد الدعمة: التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر، بيروت، 2007.
- إسماعيل يوسف إسماعيل: الدراسات العمرانية المعاصرة بتطبيقات نظم المعلومات الجغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2004.
- حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- سيلام حمزة، وولدبزيو فاتح: فاعلية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2014/2000، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2014.
- عادل أحمد حشيش: أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
- موسى أشتيوي: مكافحة الفقر والبطالة عند الشباب من منظور السياسات الاجتماعية والاقتصادية، سلسلة المعارف، الكويت، ط1، 2004.
- هشام مصطفى الجمل: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

ثانيًا - الأجنبية:

- Adegboyo Olufemi Samuel1 (2020), "Does Government Spending Reduce Poverty in Nigeria? Evidence from Auto Regressive Distributed Lag Specification", ISSN 0853-7283 (Print), 2528-0503 (Online). Volume 25, Nomor 1, Mei 2020.
- Alejandro de la Fuente Manuel Rosales Jon Jellema, (2017), "The Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty in Zambia", Policy Research Working Paper 8246, Poverty and Equity Global Practice Group November 2017.
- Antonio Spilimbergo, Steve Symansky, and Martin Schindler, (2009), "Fiscal Multipliers", IMF STAFF POSITION NOTE SPN/09/11 May 20, 2009.
- Arthur Smithies, (1949), "Federal Budgeting and Fiscal Policy", in Howard S. Ellis (ed.); A Survey of Contemporary Economics, Vol. I; The Blakiston Company; Philadelphia, 1949.
- Awais Anwar, Waqas Amin(2018), "The Relationship between Poverty, Income Inequality and Unemployment: Evidence from ARDL and Bound Testing Approach", Journal of Natural and Social Sciences, Vol.7, No1. 2018.

- B. Essama-Nssah, Blanca Moreno-Dodson, "Fiscal Policy for Growth and Social Welfare", in Blanca Moreno-Dodson (ed.) (2013); "Is Fiscal Policy the Answer? A Developing Perspective"; World Bank; Washington, D.C; 2013.
- Brian Ames, Ward Brown, Shanta Devarajan Alejandro Izquierdo, (2001), "Macroeconomic Policy and Poverty Reduction", International Monetary Fund and the World Bank. 2001.
- D.N. Dwivedi, (2010), "Macroeconomics: Theory and Policy", 3rd ed., Tata McGraw-Hill Education PrivateLimited; New Delhi; India, 2010.
- Daniel Abraham Mengistu, (2013), "The Impact of Fiscal Policy on Poverty in Ethiopia: A Computable General Equilibrium Microsimulation Analysis, Ethiopian Journal of Economics", Vol. 22 No. 1, 2013.
- Enami, Ali, Nora Lustig, and Rodrigo Aranda, (2018), "Analytical Foundations: Measuring the Redistributive Impact of Taxes and Transfers", chap. 2 in Commitment to Equity Handbook: Estimating the Impact of Fiscal Policy on Inequality and Poverty, edited by Nora Lustig (Brookings Institution Press and CEQ Institute, Tulane University). Free online version available at: www.commitmentoequity.org.
- Heather Skyler, (2018),"Objectives of Fiscal Policy", https://bizfluent.com/info-8557791-objectives-fiscal-policy.html
- Karam Pal; Surender Kumar; (2008), "Managerial Economics", EXCEL Books; New Delhi, 2008.
- M. Maria John Kennedy, (2012), "Public Finance"; PHI Learning Private Limited; New Delhi, 2012.
- M.C. VAISH, (2009), "Essentials of Macroeconomic Management", VIKAS Publishing House Pvt. Ltd., New Delhi, 2009.
- Majid Sameti, Rahim Dallali, Hassan Karnameh Haghighi (2012), "Theories of Poverty: A Comparative Analysis", Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.6, 2012.
- Marco A. Espinosa-Vega; (2002), "How Powerful Is Monetary Policy in the Long Run?", In Jack Rabin and Glenn L. Stevens (eds.); Handbook of Monetary Policy; Marcel Dekker, Inc.; New York, 2002.
- Mark Horton and Asmaa El-Ganainy, (2009), "What Is Fiscal Policy?", Finance & Development June 2009.
- Mathew Emmanuel Pineda (2018), "Theories of Poverty", www.profolus.com/topics/theories-of-poverty.
- N.B. Ghodke, (1985), "Encyclopaedic Dictionary of Economics", Mittal Publications; New Delhi, 1985.
- Ne. Thi. Somashekar, (2003), "Development and Environmental Economics", New Age International (P) limited, Publishers, New Delhi, 2003.
- Nicoletta Batini, Luc Eyraud, and Anke Weber, (2014), "A Simple Method to Compute Fiscal Multipliers", IMF Working Paper, WP/14/93. 2014.

- Nora Lustig (2017), "Fiscal Policy, Income Redistribution and Poverty Reduction in Low and Middle Income Countries", CEQ Working Paper 54 , January 2017.
- Nora Lustig and Hilcías E. Morán, (2019), "Fiscal Policy Incidence on Inequality and Poverty in Low- and Middle-Income Countries", Working Paper commissioned by the Group of 24 and Friedrich-Ebert-Stiftung New York January 2019.
- Philip Davis and Miguel (2015), "Economic theories of Poverty", Institute of Economic and Social Research JRF, 2015.
- Purbita (2016),"Major Causes of Poverty (Economic, Social, Geographical and Environmental Causes)", Blog, Essays and Paragraphs On November 3. 2016.
- R.F. Kahn, (1931) "The Relation of Home Investment to Unemployment", The Economic Journal, Vol. 41, No. 162, June 1931. Accessed Nov. 11, 2020.

● ○ ●